أهالي المخطوفين: يئسنا من الانتظار وسنلجأ الى جميع الوسائل المتاحة

هدد اهالي المخطوفين باللجوء الى جميع «التحركات والاساليب المتاحة دستورا وقانونا وفي شرعة حقوق الانسان للوصول الى حل لقضيتهم التي تهم البشر ولا تهم الحجر اي القضايا التي تغرق الحكومة نفسها فيها غير عابئة بمبدأ مسؤوليتها عن مصير رعاياها والمقيمين على ارضها».

جاء ذلك في بيان اصدره اهالي المخطوفين اثر اجتماعهم الدوري الذي عقدوه امس، بحضور لجنة الدفاع عن الحريات الديموقراطية، في مكتب المحامي سنان براج.

واشار هؤلاء في بيانهم الى «انه منذ تشكيل الوزارة الحالية تعاطى اهالي المخطوفين من موقعهم كقضية مع هذه الحكومة بايجابية لا محدودة ايمانا منهم بان ما سمعوه منها يجعل حلها آتيا لا ريب فيه على يدها، وقد ارسلوا مع لجنة الدفاع عن الحريات برقية الى رئيس الوزراء احالها هذا الاخير الى رئيس ديوانه الذي اجتمع بالمحامي سنان براج بصفته ممثلا للاهالي في هذا الاجتماع الذي اعدت لجنة الاهالي على ضوئه ملفا عن القضية ومشروع قانون لحلها وحاولت على مدى ٣ اسابيع الحصول على موعد من رئيس الوزراء من دون اي جدوى».

كما ذكر اهالي المخطوفين في بيانهم المسؤولين بانهم «استنفدوا جميع الوسائل المتعارف عليها سياسيا واجتماعيا للحصول، ليس على مطلبهم بالحل فقط، وانما حتى على موعد من رئيس الحكومة لتسليمه مذكرة والتباحث معه لمدة ربع ساعة فقط، وبعدما اعيتهم الحيلة في الوصول الى مسؤول يستمع اليهم وصلوا الى قناعة بان عليهم، للحفاظ على قضيتهم، اللجوء الى جميع التحركات والاساليب المتاحة دستورا وقانونا وفي شرعة حقوق الانسان للوصول الى حل لقضيتهم».

وناشد الاهالي في بيانهم الدولة البدء فورا «بالاستقصاء والتحري والتقصي عن مصير المخطوفين خصوصا وان ذلك واجب بديهي للدولة ولا ضرورة لأن يطالبها احد بما هو متوجب عليها قانونا ومنطقا»، لافتين نظرها، ولمناسبة الاعياد، الى ان عيدهم الحقيقي «هو اليوم الذي يعود فيه اولادهم اليهم لا منة من احد وانما من موقع حقهم على الدولة كاهالي صالحين يدفعون الضرائب والرسوم ولا يرتضون ان تحل هذه القضية من خلال الشؤون الاجتماعية بل من موقع انساني وحقوقي في الوقت نفسه، لا سيما وان من خطف اولادهم يتمتع بمنحة العفو العام ويجب ان يحاكم امام المحاكم المختصة لتطبق بحقه العقوبات من دون نقصان او تخفيض».

وطالب الاهالي في ختام بيانهم «الدولة وعلى اعلى المستويات بالاستماع اليهم ومناقشة مطالبهم قبل ان ينتقلوا الى التحرك المكفول دستورا وقانونا»، وناشدوا النواب «ادراج موضوع المخطوفين على جدول اعمال المجلس، او التقدم بطلب فتح دورة استثنائية لمناقشة الموضوع باعتبار ان نواب الشعب هم المؤتمنون بشكل جدي على قضاياه ومصالحه».